العدد الثالث والعشرون
2006

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1374 من وفاة الرسول ﷺ الموافق لعام 2006 مسيحي

د. علي أبو القاسم عون
كلية الدعوة الإسلامية

في دراسة نحوية لأمن اللبس[1] عرفنا أن تحرير المعنى هو أهم مقاصد التقعيد، وأن أمن اللبس هو المطلب الأول في عملية التواصل، وهذا ما نريد تأكيده على المستوى الصرفي.

فالنظام الصرفي ـ بما فيه من صيغ تتميز بخواص نطقية ووظيفية، وبما فيه من اشتقاق تتشكل فيه المباني الصرفية، لتؤدي ما يقصد من معان، وما يصاحب ذلك من حذف وزيادة وإعلال وإبدال ـ لا بدّ أن يكون فيه أمن اللبس بين المبنى والمبنى غاية كبرى تحرص عليها العربية، ولضمان ذلك تقوم القيم الخلافية بدور التفريق بين المباني من ناحية الشكل ليكون هناك فارق بين المعنى الصرفي وأخيه[2]. فتنوع الوحدات الصرفية «المورفيمات» وتميّز كل «مورفيم» بخصائص

(1) العدد العشرون من مجلة الدعوة الإسلامية.

(2) اللغة العربية مبناها ومعناها ص146.

تجعله مختلفاً عن الآخر أمّن عدم التداخل بين المباني، فبحرف المضارعة والصيغة رُفِع اللبس بين الفعل المضارع وبين الفعل الماضي، وضم حرف المضارعة في الثلاثي المزيد بالهمزة جاء في مقابل فتحة الثلاثي المجرد، حتى لا يحدث لبس بينهما، لأن الهمزة في المزيد تزول في المضارع، فلو فتح حرف المضارعة لم يُعلَم أمضارع الثلاثي المجرد هو أم مضارع الثلاثي المزيد بهمزة[3] والألف والتاء في جمع المؤنث السالم جاءت في مقابل الواو والنون في جمع المذكر السالم، والميم والواو في صيغة اسم المفعول من الثلاثي فصلت بينه وبين اسم المفعول من غير الثلاثي[4].

يقول الرضي في الضرب الثاني للتميّز بين معاني الكلم: «والثاني أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما أو أحدهما على الآخر أو الأخر، فلا بد للطارىء إن لم يلزم من علامة مميزة له من المطروء عليه، ومن ثم احتاج كل مجاز إلى قرينة دون الحقيقة، وهذا الطارىء غير الإزم للكلمة لا يلزم أن يطلب له أخف العلامات، بل قد تغيَّر له صيغة الكلمة، كما في التصغير والجمع المكسر، والفعل المسند إلى المفعول. . . ، وقد يجتلب له حرف دال عليه صائر كأحد حروف تلك الكلمة، كما في المثنى والجمع السالم، والمنسوب، والمؤنث، والمعرّف[5]. . .

وبصورة عامة فإن النظام «المورفولوجي» في العربية يقوم على مجموعة من السوابق Prefixes، واللواحق Suffixes والمقحمات Infixes، والصيغ التي تتميز بخواص نطقية ووظيفية من حيث الدلالة على المعنى، وهذه الملامح المميزة ضرورية لفهم المعنى وأمن اللبس، وهي تكاد تكون ثابتة ومطّردة[6].

---

(3) الأشباه والنظائر 1/ 337.

(4) نفسه 1/ 335.

(5) شرح الرضي على الكافية 1/ 61، باقي هذا الضرب يتصل بالمعنى الوظيفي للكلمة، أما الضرب الأول ففي المعاني المعجمية والسياقية.

(6) العربية والغموض ص120 و121.

ولو حاولنا حصر العلامات المميزة التي ترفع اللبس في المستوى الصرفي من خلال نص الرضِيّ، لوجدنا أنها تشمل القرينة، والصيغة والزوائد، وهذا يعني أن الانحراف عن هذه العلامات يؤدي إلى اللبس، والعدول الجائز هو المشروط بأمن اللبس أو اجتنابه، كما قال ابن مالك:

وإن بشكل خيف لبس يُجتنَب وما لباع قد يُرَى لنحو حبّ[7]

وقد صيغت القواعد الصرفية التي تضبط النظام الصرفي وتحكم قوانينه على أساس ما تتميز به الوحدات الصرفية من علامات فارقة، وما يضبط العمليات التصريفية بأحكام أصلية ليتحقق بذلك من أمن اللبس الذي يسعى إليه كل نظام من أنظمة اللغة[8].

ومع ما عرف في الصرف العربي من دقة وانضباط؛ حيث اتضحت الفروق بالمقابلة التي اعتمدت على عدة أمور، من أهمها: الحركة والمدّ والتشديد والتجرد والزيادة، فكانت مناط أمن اللبس، إذ بدونها تتشابه الصيغ، ويصبح التفريق بين المتشابهات أمراً بعيد المنال. مع ذلك حدث توافق في بعض الصيغ، وتشابه في صيغ أخر مع اختلاف المعنى، مما يضطر المستقبل إلى البحث عن علامات فارقة، واللجوء إلى قرائن فاصلة نصبها المرسل وكاد يخفيها.

وبذلك يتضح لنا اللبس اصطلاحاً في المستوى الصرفي، ويتلخص في التشابه بين بعض المباني والتوافق بين بعض الصيغ، مع اختلاف الدلالات والمعاني.

والآن نعرض لنماذج من مواضع اللبس وموانعه من خلال اتصالها ببناء الفعل وإسناده، وبالصيغ الصرفية، وصيغ التفضيل والعجب، ثم بتصريف الأسماء.

---

(7) مجموع مهمات المتون ص332.

(8) العربية والغموض ص120.

أولاً: بناء الفعل وإسناده وأمن اللبس:

أ ـ الفعل المضارع المسند إلى المخاطب وإلى الغائبة:

يبنى على صيغة «تفعل» في الإسنادين، تقول: أنت تقرأ، وهي تقرأ، وأنت تسعى، وهي تسعى، فالاتفاق واضح، ولا يعين على الفصل بين الصيغتين وتحديد المعنى إلا السياق، فمرجع الضمير المستتر في الفعل هو الذي يزيل اللبس، فإذا عاد الضمير على مخاطب فالإسناد إلى مخاطب، وإذا عاد على غائبة فالإسناد إلى غائبة[9]. وهذا الالتباس لا يحصل مع باقي الضمائر.

ب ـ الفعل المضارع المبدوء بتاء زائدة المسند إلى ألف الاثنين:

تقول في الماضي: هما تقابلا.

وفي الأمر مخاطباً الاثنين: تقابلا.

وفي المضارع المجزوم مع حذف التاء الزائدة: أنتما إن تقابلا فسوف تنازعا.

فيظهر الالتباس بين حالات الفعل، ولا يمكن إزالته إلا باللجوء إلى قرينة السياق لتحديد الزمن، ونوع ضمير المثنى المسند إليه، وإذا تتبعنا إسناد مثل هذا الفعل إلى باقي الضمائر لوجدنا حالات تشابه كثيرة لا يمكن إزالتها إلا بقرينة السياق[10].

ج ـ الفعل الماضي الأجوف المبني للمفعول:

نعلم أن القاعدة في بناء الماضي للمفعول هي ضم أوله وكسر ما قبل آخره، ولكن لو طُبِّقت هذه القاعدة على المعتل العين الواوي المسند إلى ضمير المتكلم أو المخاطب لأوقعت في لبس مع الفعل المسند إلى الفاعل، ففي مثل

---

(9) العربية معناها ومبناها ص149.

(10) نفسه ص149 و150.

«سامَ» تقول: سِمْتَ عند البناء للمفعول، لئلا يلتبس بـ«سُمتَ» المسند إلى الفاعل، وهذا العدول من الضم إلى الكسر لا يسري على الأجوف اليائي، فذاك يجب فيه الضم التزاماً بالقاعدة، واجتناباً للبس بالفعل المسند إلى الفاعل، حيث تقول في البناء للمفعول: بُعتَ يا زيدُ، وفي المسند إلى الفاعل: بِعتَ الثوبَ.

هذا الذي يجب أن يكون في المعتل العين عند بنائه للمفعول اجتناباً للبس[11]، أما إذا أخذنا بما جوّزه بعض النحاة، وهو الضم في الواوي والكسر في اليائي[12] فإننا نلتجأ إلى السياق لإزالة اللبس، والصواب ما ذهب إليه ابن مالك، وهو كسر الواوي للتفريق بين الفعل في الحالتين، وإن كان عدولاً عن القاعدة.

ثانياً: الصيغ الصرفية وأمن اللبس:

أ ـ صيغة «فاعل»:

مما يشترك في هذه الصيغة اسم الفاعل من «فَعَل» وفعل الأمر من «فاعَل»، حيث تقول ـ على سبيل المثال ـ في اشتقاق اسم الفاعل من «دَفَع»: دَافِع. وتقول في صوغ الأمر من «دَافَع»: دافِع، فالصيغتان متشابهتان، ولا بدّ لنا أن نبحث عن القرائن التي تحدد المبنىٰ المستعمل والمعنىٰ المراد، وهذه القرائن يمكن العثور عليها من خلال ما يمكن من الزيادة أو التصريف، أو الإسناد، أو ما يفهم من السياق[13]. فالتي تقبل الألف واللام اسم فاعل، والتي تقبل نون النسوة فعل أمر، والتي من خلال التصريف تكون من: دافَع يُدافِع، هي فعل أمر، أما التي تكون من تصريفات مدفوع ودفّاع فهي اسم فاعل، وإذا قبلت إحداهما الإسناد إلى ضمائر الخطاب؛ فتقول: دَافِعَا، دافعُوا، دافعي، دافِعْن، فهي فعل أمر، وإلا فلا، أما السياق فقد يتضح من خلاله أنّ «دافِعْ» اسم فاعل،

(11) شرح ابن عقيل 1/ 459.

(12) نفسه.

(13) اللغة العربية معناها ومبناها ص147 و148.

كأن يرد في مثل: حبّ الشهادة دافِعٌ للجهاد. أو فعل أمر في مثل: دافِعْ عن وطنك بكل ما تستطيع.

ب ـ صيغة «فَعْل»:

مما يشترك في هذه الصيغة على سبيل التمثيل المصدر من «عَدَلَ» والصفة المشبهة، وخير قرينة للتفريق هنا هو السياق، فهذه القرينة تسعفنا في إزالة الشبهة بين المعنيين، فلو وردت في جملة مثل: العدل أساسُ الأمن، تكون مصدراً، ولو وردت في جملة مثل هو الحَكَمُ العَدْل اللطيف الخبير، تكون صفة مشبهة[14].

ج ـ اسم الفاعل واسم المفعول من «افتعل» الأجوف:

نقول في اسم الفاعل من «اختار» على سبيل التمثيل: مُخْتار، وفي اسم المفعول: مُخْتار، حيث يظهر الاتفاق بين البناءين، وإن افترقا في الميزان الصرفي، وهذا يجعلنا نلجأ إلى قرينة السياق لتحديد المقصود، فإذا ورد البناء في مثل: هو المختار ليكون أميناً، فهو اسم مفعول، وإذا ورد في مثل: هو المختار معاونيه، فهو اسم فاعل، حيث يمكن أن نحول الجملة الأولى إلى: هو الذي اختاره القوم ليكون أميناً. والثانية إلى: هو الذي اختار معاونيه.

فمن خلال السياق نتمكن من إزالة اللبس بين البناءين.

د ـ المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان[15]:

1 ـ المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان من «يفعَل» و«يفعُل» ومعتل اللام «مَفعَل» بفتح العين؛ نحو: المشرَبُ، والمذهَبُ، والمكثَر، والمكتَبُ، والمسعَى، والمرمَى، والملهَى.

2 ـ الثلاثة على «مفعِل» بكسر العين من المثال الواوي مكسور العين، كالمورِد والموقِف والموئِل.

---

(14) نفسه.

(15) شرح الكافية الشافية 4/ 2244 و2245.

3 ـ اسم الزمان والمكان من «يفعِل» على «مفعِل» بكسر العين، نحو: المضرِب، والمجلِس.

ولتحديد الصيغة المقصودة نلجأ إلى السياق الذي وردت فيه.

4 ـ الصيغ الثلاثة تكون على صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي[16]، وذلك بإبدال ياء المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، فاسم المفعول من: «أجرى»، مُجْرَى. وهو نفس بناء المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان، حيث تطابقت الصيغ الأربع، وللتمييز بينها وتحديد المقصود نلجأ إلى قرينة السياق.

هـ ـ المصدر المختوم بالتاء واسم المرّة واسم الهيئة:

1 ـ المصدر الأصلي المختوم بالتاء واسم المرّة:

يصاغ اسم المرّة من الثلاثي على «فَعْلة» بفتح الفاء وتسكين العين، نحو: وقفتُ وَقْفةً، وإذا كان المصدر الأصلي من الفعل مختوماً بالتاء نحو: رحم رحمةً، فإنه يتوصل إلى صياغة اسم المرة بالوصف، لأنّ هناك لبساً بين المصدرِ الأصلي المختوم بالتاء من الثلاثي واسم المرّة، ولا يُزال هذا اللبس إلا بوصف اسم المرة، فنقول: رحم رحمةً واحدةً.

وهذا الالتباس حاصل كذلك بين المصدر المختوم بالتاء من غير الثلاثي واسم المرة منه، استعان استعانةً، فـ«استعانة» المصدر الأصلي للفعل وهي اسم المرّة منه، والوصف بالواحدة هو الذي يرفع اللبس[17].

2 ـ بين المصدر المختوم بالتاء من الثلاثي لبعض الأفعال واسم الهيئة تطابق، كما في قولك: نشدتُ نشدةً حيث تصلح «نشدة» لأن تكون المصدر الأصلي وأن تكون اسم الهيئة، لأن الوزن واحد، ولا سبيل إلى إرادة اسم الهيئة إلا بالوصف، فنقول: نشدتُ نشدةً طويلةً، أونشدةَ المضطرِّ[18].

---

(16) شرح الكافية الشافية 4/ 2247، وهمع الهوامع 6/ 54.

(17) شرح الشافية 1/ 179، وهمع الهوامع 6/ 53.

(18) شرح الشافية 1/ 179.

و ـ الصفة المشبهة:

فعيل بمعنى فاعل ـ وفعيل بمعنى مفعول.

من أجل أمن اللبس منعوا استعمال فعيل بمعنى فاعل في المفعول. كعليم وحفيظ وقدير ولطيف، فمثل هذه الصفات لا تكون بمعنى المفعول لما ذكرنا[19]، ولذلك لا تنوب صيغة فعيل هنا على صيغة مفعول.

وفعيل بمعنى مفعول يشترك فيها المؤنث والمذكر، فتقول: رجل جَرِيح، وامرأة جَرِيح، من غير تاء في المؤنث، وذلك إذا ذكر الموصوف، فإذا حذف لحقت المؤنث التاء، فتقول: بني فلان؛ لئلا يلبس[20]. وكذلك إذا جرد عن الوصيفة، حيث تقول: ذبيحة ونطيحة ورهينة، حتى لا يقع لبس.

ثالثاً: التفضيل والتعجب وأمن اللبس:

من شروط الفعل الذي يصاغ منه أفعل التفضيل ألاّ يكون من باب الألوان والعيوب؛ لأن الوصف منه: أفعل فعلاء، من غير اعتبار للزيادة على غيره، فلو بِنِيَ منها التفضيل لالتبس أحدهما بالآخر[21]. فلو قلت: زيد الأبيض، يلتبس الأمر على السامع بين الصفة والتفضيل، فمنعوا التفضيل من الألوان اجتناباً للبس، ولذلك منعوا صَوْغ التعجب من الألوان والعيوب لتساويهما وزناً ومعنى[22]، ولكن الكسائي وهشام الضرير جَوَّزا صياغتهما من الألوان والعيوب[23]. وأجاز بعض الكوفيين الصياغة من السواد والبياض فقط؛ لأنهما أصل الألوان[24]، واعتبر الأستاذ عباس حسن قصر صياغة التعجب والتفضيل في الألوانِ على السواد والبياض تضييقاً لا داعي له، وأضاف «إنّ منع التفضيل

---

(19) همع الهوامع 6/ 56.
(20) نفسه 6/ 63.
(21) شرح الرضي علي الكافية 3/ 449.
(22) همع الهوامع 6/ 42.
(23) نفسه.
(24) شرح الرضي علي الكافية 3/ 450.

من كل ما يدل على لون تضييق لا داعي له أيضاً، ولا سيما بعد ورود السماع واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك الوارد، بسبب ما كشف عنه العلم في عصرنا، ودلّت عليه التجربة الصادقة من تعدد الدرجات في اللون الواحد، وفي العاهة الواحدة»[25].

وأشار إلى أن الالتباس الذي يحصل يمكن دفعه والتغلب عليه بالقرينة التي تزيله[26].

ومن شروط الفعل الذي يصاغ منه التعجب والتفضيل أن لا يكون مبنيّاً للمفعول لزوماً: كزُهِيَ، أَوْ لا: كضُرِبَ؛ لخوف اللبس[27].

وذكر ابن مالك أن صوغهما من الملازم للبناء للمفعول ليس فيه شذوذ، بل هو مطّرد في التفضيل وفي التعجب، لأنه لا يوقع في لبس[28]، فقالوا: ما أزهى زيداً، وما أعناه بحاجتك، وقالوا هو أزهى من ديكٍ، وهو أشهر منه[29]. ولكن الذي يوقع في لبس هو صياغتهما من فعل غير ملازم للبناء كـ«ضُرِبَ زَيدٌ»، فقولك: ما أضربه زيداً، يوهم خلاف المراد من التعجب، ويلتبس مع المصاغ من «ضَرَب زيدٌ».

وهذا يتضح عندما نعلم أنّ قياس التفضيل في أفعل أن يكون على الفاعل نحو: زيدٌ فاضل، وعمرو أفضل منه، لا على المفعول، نحو: خالد مفضول وبكر أفضل منه، لأنه لو جاز التفضيل على الفاعل والمفعول لالتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول[30]. وإنما جعلوا القياس في الفاعل دون المفعول لأنهم لو جعلوه مشتركاً بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه، فكان في الفاعل قياساً لكونه أكثر من المفعول، وقد استعملوه في المفعول قليلاً على غير

(25) النحو الوافي 3/ 398.
(26) نفسه.
(27) همع الهوامع 6/ 41.
(28) شرح الكافية الشافية 2/ 1126، وشرح التسهيل 3/ 45.
(29) شرح الكافية الشافية 2/ 1087 و1127.
(30) الأشباه والنظائر 1/ 336.

قياس نحو: أعذر وأشهر وألوم وأشغل، أي: أكثر معذورية ومشهورية وملومية ومشغولية[31].

وتجنباً للالتباس عدل عن واجب الإدغام، حيث تقول في التعجب: ما أحسننا! وفي النفي: ما أحسنَّا، وفي الاستفهام: ما أحسنُنا؟ فامتنع الإدغام في التعجب، وفي الاستفهام لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، ولا يلتبس النفي بكل منهما[32].

رابعاً: تصريف الأسماء وأمن اللبس:

أ ـ زيادة النون في المثنى وجمع المذكر السالم:

1 ـ الزيادة كما أشار ابن مالك لرفع توهّم الإضافة، فالنون تسقط عند الإضافة، فهي فارقة بين المضاف وغير المضاف ومن ناحية أخرى ترفع توهم الإفراد في حال النصب، والمثنى في حال الرفع[33]، ولك أن تنظر في الأمثلة الآتية ليتضح لك أهمية النون في رفع اللبس؛ فمعنى قولك: رأيتُ بنين كرماء، يختلف عن: رأيتُ بني كرماء.

وكذلك: رأيت ناصرين باغين، يختلف عن: رأيتُ ناصري باغين. فلولا النون لالتبس المضاف بغير المضاف.

وقولك: زيداً، فيه التباس بين المفرد المنصوب حال الوقف، والمثنى المرفوع المجرد من النون، ولذلك زيدت النون في المثنى لإزالة اللبس بينهما[34].

والنون رفعت اللبس بين «هذا» للفرد و«هذان» للمثنى، وبين الاسم المنقوص «المهتدي» والمثنى «المهتدين»، فالنون علامة فارقة بين الإفراد

---

(31) شرح الرضي علي الكافية 3/ 451 و252.
(32) الأشباه والنظائر 1/ 338.
(33) شرح التسهيل 1/ 59، 60، وهمع الهوامع 1/ 163 و164.
(34) همع الهوامع 1/ 163.

والتثنية[35]، ولولا ذلك لاحتجنا إلى البحث في القرائن السياقية للتفريق ورفع الالتباس، والأَوْلَى والأفضل الاعتماد على العلامات لوضوحها وقربها.

2 ـ لم يجمعوا «حَيَّة» على «حي» لئلا يلتبس بـ«الحَيّ» الذي هو ضد الميت، فجمعوها على «حيّات» جمع مؤنث، وهذا خلاف ما كان من هذا النوع، كبقرة ونعامة وحمامة وجرادة، حيث أسقطوا في جمعه الهاء[36]، وحتى لو أخذنا بالرأي الذي يقول أن تلك جمع مؤنث، أمّا غيرها من مثل ما ذُكر اسم جنس وليس جمع تكسير، فإنه من الواضح أن جمع «حيّة» على «حيات» جاء لإزالة الالتباس بـ«حَيّ» الذي هو ضد الميت.

3 ـ الأصل دلالة كل لفظ على ما وضع له، فيدل المفرد على المفرد، والمثنى على اثنين، والجمع على جمع، وقد يعدل عن هذا الأصل إذا لم يقع لبس، وقسّم السيوطي هذا العدول إلى ما هو سماعي وما هو قياسي[37].

ومن العدول القياسي تجويزهم وقوع المفرد المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان، كالرِّجْلَيْن والعينين، تقول: عيني لا تنام، أي عيناي[38]؛ لوضوح المعنى وعدم الالتباس. وقد جوّزوا وقوع المفرد موقع الجمع كما في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾[39]، وقوله تعالى: ﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾[40]، وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترادف[41]، ولوضوح المعنى. ومن ذلك قول الشاعر:

كلوا في بعضِ بطنكمُ تعفّوا فإن زمانكم زمنٌ خَمِيص[42]

(35) نفسه.
(36) الأشباه والنظائر 1/ 339.
(37) همع الهوامع 1/ 171 و172.
(38) شرح الرضي على الكافية 3/ 362.
(39) سورة الكهف، الآية: 50.
(40) سورة مريم، الآية: 82.
(41) شرح الرضي علي الكافية 3/ 362.
(42) الكتاب 1/ 210.

وجوّزوا وقوع الجمع موقع المثنى إذ لا لبس فيه، ومنه قولهم: ضع رحالهما[43]، حيث أمن اللبس؛ لأنه لا يكون للبعيرين إلا رَحْلان[44].

وهكذا لو تتبعنا هذا الباب لوجدنا أنه يجوز التناوب بين المفرد والمثنى والجمع، بشرط اتضاح المقصود وانتفاء اللبس.

ب ـ التصغير:

1 ـ القاعدة في التصغير إلحاق تاء التأنيث عند تصغير الثلاثي المؤنث الخالي من علامة التأنيث[45]، فتقول في يد: يُدَيّه، وفي أُذُن: أُذَيْنة، وفي دار: دُوَيْرَة، ولكن الخوف من اللبس دفعهم إلى عدم طرد القاعدة، فقالوا في شجر، وبقر، وخمس: شُجَير، وبُقَيْر، وخُمَيْس؛ لأنه لو ألحقت التاء لالتبس بتصغير شجرة، وبقرة، وخمسة المعدود به مذكر[46].

2 ـ اجتناباً للبس لم يصغّروا من ألفاظ إشارة المؤنث سوى «تا»، وتركوا تصغير «تي، ذه، ذهي»؛ لأن في تصغيرها التباساً بالمذكر[47].

ج ـ النسب:

1 ـ الأصل في النسب إلى المركب تركيب إضافة أن يُنسَب إلى صدر المركب، ولكنهم جوّزوا الخروج عن هذا الأصل إذا كان مؤدِّياً إلى لبس، وذلك إذا كان المركب علماً كُنيةً، نحو: أبو بكر، وأم كلثوم، فيقال: بكريّ، كلثوميّ.

وإذا كان المركب معرفاً صدره بعجزه، نحو: ابن عباس، وابن عمر، فيقال: عباسيّ، وعمريّ.

---

(43) الكتاب 3/ 622، وأمالي الشجري 1/ 51.

(44) شرح الرضي على الكافية 3/ 361.

(45) شرح ابن عقيل 4/ 150.

(46) شرح ابن عقيل 4/ 150، وهمع الهوامع 6/ 143.

(47) همع الهوامع 6/ 150.

وإذا كان النسب إلى المضاف لا يبيّن المنسوب إليه الحقيقي، نحو: عبد مناف، وناصر نجد، فيقال: منافي ومجدي[48].

2 ـ الكثير في المركب تركيب مزج النسب إلى صدره أيضاً مع الاستغناء عن العجز، ففي «حضرموت» يقال: حَضْرِيّ، ولكنهم أجازوا عند خوف اللبس النسب إلى الصدر والعجز بإلحاق ياء النسب لكل منهما، أو إلحاقها بالعجز مع ترك الصدر على حاله، فيقال: حَضْرِيّ مَوْتِيّ، وحَضْر موتِيّ[49]، وقد استحسن الأستاذ «عباس حسن» هذا الأخير لأنه أنسب الآراء اليوم[50]، فهو يخدم المصطلحات العلمية المتزايدة، والتي تدخل اللغة العربية من باب تعريب العلوم أو ترجمتها.

تلك بعض مواضع اللبس على المستوى الصرفي محاطة بطرائق منعه وسبل تجنّبه، وهي كما رأينا تقييدات للقواعد العامة، أو تجويزات للخروج عليها، أو تفريعات لأصولها، أو تنبيهات على القرائن المانعة للبس والمحررة للمعاني.

وقد لاحظنا أن العلامات الفارقة أفضل في منع اللبس من اللجوء إلى القرائن السياقية؛ لأن الأخيرة لا يمكن تقنينها وإخضاعها للتقنيات الحاسوبية، أما العلامات المتمثلة في السوابق واللواحق والمقحمات والأوصاف المبيّنة والصيغ المميزة ففي الإمكان حصرها وضبطها وإخضاعها لتقنيات الحاسوب.

مما تقدم وضُح لنا مدى اهتمام النحاة بوضوح المعنى، فالخوف من اللبس هو الذي يوجه النظام اللغوي، وهو الإطار العام الذي تتحرك فيه أنظمة اللغة المختلفة الصرفية والصوتية والنحوية، حيث يقوم كل نظام من خلال الأنظمة الأخرى بالتعبير عن المعنى بوضوح، أي دون لبس، وهو الهدف النائي

(48) همع الهوامع 6/ 157، والأشباه والنظائر 1/ 339، والنحو الوافي 4/ 739 و740.

(49) الأشباه والنظائر 1/ 339، والنحو الوافي 4/ 740.

(50) النحو الوافي 4/ 741.

من التفاهم باللغة[51]، فوضوح المعنى هو أساس التركيب اللغوي، والحرص على عدم اللبس هو الثابت الذي تتحرك حوله قواعد اللغة: يقول سيبويه في إطار التقعيد للمبتدأ: «ولا يبدأ بما يكون فيه لبس، وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلتَ: كان إنسان حليماً، أو كان رجل منطلقاً، كنت تلبس، لأنه لا يُتنكر لأن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس»[52]. حيث بين شرط المبتدأ، وهو انتفاء اللبس فيه، ووضَّح أهمية هذا الشرط. ومن أجل رفع اللبس عللوا ظاهرة الإعراب، فالإعراب عندهم هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ[53].

فالقاعدة العامة التي تحكم النظام النحوي والنظام الصرفي هي أمن اللبس، من خلال الالتزام بالأصل المتمثل في الخصائص المميّزة، أو بالخروج عنه مع أمن اللبس[54].

وتَبَيَّن لنا أن من أسباب اللبس:

1 ـ احتمال بعض التراكيب النحوية لأكثر من معنى.

2 ـ وجود بعض الكلمات في التركيب غير مخصصة، أي تحتمل أكثر من معنى.

3 ـ تشابه بعض المباني وتداخل بعض المعاني، وتوافق بعض الصيغ.

4 ـ خروج التركيب أو المبنى عن قاعدة أمن اللبس.

وتأكد أن أهم العلامات المميزة التي ترفع اللبس:

1 ـ الإعراب بالحركات والحروف.

2 ـ إضافة كلمة أخرى لتوضيح المعنى.

---

(51) العربية والغموض ص120.

(52) الكتاب 1/ 48.

(53) الخصائص 1/ 35.

(54) العربية والغموض ص123.

3 ـ الزوائد.

4 ـ تغيير صيغة الكلمة.

5 ـ القرينة السياقية.

وأخيراً فإن من واجبنا نحو لغتنا في هذا العصر الذي تُستهدف فيه كل الأنساق الثقافية، وتُنتهك فيه الخصوصيات الحضارية ـ توسيع البحث العلمي اللغويّ الجاد، والنظر في آليات تطوير لغتنا، وإعادة صياغة تلك الآليات، بما يكفل الإتقان، ويحقق الاستمرار، ويبعث التجديد، لتعود لغتنا وعاءً للعلم ولساناً للحضارة، وصوتاً للحق، ومن بين البحوث اللغوية الجديرة بالإنجاز بحث أكاديمي أو أكثر في مواضع اللبس وموانعه يرصد مواضع اللبس في العربية، ويحلل مظاهره، ويستنبط أسبابه وعلله، ويحدد تقنيات أمنه ووسائل اجتنابه، من خلال التركيز على العلامات الفارقة، وتقليل اللجوء إلى القرائن السياقية التي تعصى على المعالجة الآلية.

إن الواجب الديني والقومي يدعونا إلى تقوية صمود لغتنا أمام عواصف العولمة وصواعقها، وذلك بتمكينها من مواكبة التطور المعلوماتي المتسارع، والتقدم العلمي المتزايد

والله المستعان

المصادر والمراجع

1 ـ القرآن الكريم، مصحف الجماهيرية.

2 ـ الاشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تقديم الدكتور فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، 1984م.

3 ـ أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور محمد الطنّاحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م.

4 ـ الخصائص، ابن جنّي، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

5 ـ شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الصرية، بيروت، 1998م.

6 ـ شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، هجر للطباعة والنشر، 1990م.

7 ـ شرح الرضي علي الكافية، تصحيح يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، 1978م.

8 ـ شرح الشافية للرضيّ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الفكر العبري، بيروت، 1975م.

9 ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، مكتبة الثقافة الدينية.

10 ـ العربية والغموض، الدكتور حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط 1، 1988م.

11 ـ الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، 1983م.

12 ـ اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء.

13 ـ مجموع مهمات المتون، دار الفكر.

14 ـ مواضع اللبس عند النحاة، د. زين كامل الخويسكي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1989م.

15 ـ النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر.

16 ـ همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، 1987م.